عـــلاء بـــن مـــحـــمد الغـــامدي

Alaa Mohammed Al Ghamdi

Lawyers & Legal Consultants محامون ومستشارون قانونيون

الـــمـــلـــف الـــتـــعـــريـــفـــي

المكتب في سطور

يمتلك أعضاء المكتب خبرة طويلة في مجال المحاماة والاستشارات القانونية تمتد لأكثر من خمسة عشر عاماً.

يقدم المكتب خدماته القانونية بأعلى المعايير المهنية والفنية لكافة عملائه في مختلف المناطق، ويقع مقره الرئيسي في مدينة جدة.

حصل المكتب على ترخيص مزاولة مهنة المحاماة من الإدارة العامة للمحاماة - وزارة العدل برقم (91/29) في عام 1429هـ.

حصل المكتب على عضوية المنشأة القانونية من الهيئة السعودية للمحامين في عام 1440هـ.

حصل المكتب على رخصة وسيط الامتياز التجاري والمعتمدة من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت".

المكتب مقيد في سجل الخبراء المقدرين لدى الهيئة السعودية للمحامين.

المكتب مسجل كمزود خدمات معتمد على منصة قوى التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في اعتماد لوائح تنظيم العمل للمنشآت.

المكتب مقيد لدى الهيئة السعودية للملكية الفكرية كوكيل معتمد في تقديم خدمات تسجيل العلامات التجارية وكل ما يتبع ذلك.

المكتب حاصل على الاعتماد المتخصص في تقديم خدمات مركز الإقامة المميزة.

المكتب مسجل كمزود خدمات معتمد بمركز الإسناد والتصفية (إنفاذ) في مهام تصفية التركات.

المكتب مقيد لدى منصة الخدمات المالية الإلكترونية (اعتماد) وذلك في تقديم مختلف الخدمات القانونية للجهات الحكومية.

الـــــرؤيـــة

" رؤيـتنا أن يكـون المكتـب في مصـاف مكاتـــب المحامـــاة المتميـزة في المملكة العربيـة السعـودية بشـكـل دائم ، ونحـرص فـــي سـبـيـــل تـحـقـيـــق الـرؤيـــة بالتطور المستمر واستقطاب المواهب واستحـداث الأقسام المتخصصـة لتقديم الخدمات وفق أعـلى المعايير المهنية "

الـــهـــــدف

" نهدف في مكتب علاء بن محمد الغامدي للمحاماة الى تلبية احتياجات العملاء بشكل مرضي من خلال تقديم الخدمات القانونية بجودة ومهنية عالية، مع الاستمرار في مواكبة التطورات المختلفة "

القِيَمُ والمبادئ

العميل أولًا:

يحرص المكتب كل الحرص ويبذل غاية الجهد لإيصال العميل إلى غايته وهدفه المراد تحقيقه بأيسر وأسرع الطرق من خلال تقديم حلول ووسائل مبتكرة.

الشـفـافيّة:

ينتهج المكتب مبدأ الشفافية في التعامل مع عملائه، وذلك بأن يقدم للعميل تصورا ودراسة واضحة لقضيته او معاملته يتم فيها بيان نقاط القوة ونقاط الضعف وخطة العمل التي سيتم السير عليها حتى يتمكن العميل من اتخاذ الـــقـــرار الصحيح والمناسب له.

الجودة:

يقدم المكتب خدماته القانونية لعملائه بأعلى معايير الجودة والدقة.

السريّة:

يأخذ مكتبنا بعين الاعتبار خصوصية كل عملائه ولا يتم إفشاء أي معلومة تتعلق بأي عميل أو كشف أي مستند إلا للموظف الذي يعمل بصورة مباشرة على ملف العميل أو في حال طلب الجهات الرسمية المعنية، مع الالتزام بحفظ جميع المستندات والوثائق الخاصة بالعميل في أماكن مخصصة وآمنة، وإعادة المستندات والوثائق للعميل بعد الانتهاء من قضيته أو معاملته في حال رغب ذلك.

يقدّم المكتب عددًا من الخدمات القانونيّة للجهات الحكوميّة وشبه الحكوميّة والشّركات التجاريّة والشّركات الحكوميّة والمؤسّسات والأفراد من داخل المملكة وخارجها، حيث يبذل فريق عمل المكتب أقصى درجات التفاني في تقديم الأعمال القانونية المحكّمة، من خلال البحث في المراجع العلميّة ودراسة القوانين والأنظمة والتّعاميم ذات العلاقة مع استقراء للسّوابق المتعلّقة بذات الموضوع، ومن أبرز الخدمات التي يقدمها مكتبنا ما يلي:

خدمات المكتب الرئيسيّة

أولاً: الاستشارات القانونية:

وتشمل ابداء تقديمُ الرأي والمشورة الشفوية والمحررة لعملائنا الكرام في شتى المجالات القانونية المختلفة , ويتم ذلك بعد الاطلاع على المستندات التي يقدمها العميل وإسقاط الأنظمة المتعلقة على الوقائع لاستخلاص الرأي القانوني المناسب في إطار توافقه مع الشرع والنظام.

ثانياً: التمثيل القضائي والقانوني:

ويتشعب هذا الجانب إلى عدة مراحل تختلف باختلاف طبيعة الإجراء ودرجة النزاع ونوضح ذلك من خلال ما يلي:

1.مرحلة الصلح والوساطة:

قالى تعالى ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ فالصلح من أفضل الأعمال وأعظمها عند الله عز وجل، وقد حثنا عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم، واقتضاءً بهذا الهدي الطيب فقد آثرنا على أنفسنا أن يكون الصلح بين أطراف النزاع هو أولى خطواتنا في حل موضوع النزاع ما دامت الإمكانية متاحة لذلك الأمر بناء على رغبة العميل، ولتنفيذ ذلك نقوم بمخاطبة الخصم نيابة عن العميل والاجتماع بكلا الطرفين وتقريب وجهات النظر لنصل إلى حل يرضي كلا الطرفين في أسرع وقت ممكن وتوفيرا للتكاليف القضائية التي قد يتحملها أحد الأطراف.

2. مرحلة الإجراءات القضائية:

وفي هذه المرحلة يقوم فريق العمل بالمكتب بتمثيل العميل أمام كافة الجهات القضائية وشبهه القضائية بمختلف أنواعها ودرجاتها في جميع أنواع الدعاوى منذ إقامتها وحتى صدور الحكم النهائي بها ، ونقوم بكافة أعمال المرافعة والمدافعة وحضور الجلسات وتقديم المذكرات والطعون وكل ما تتطلبه الدعوى من أعمال لتحقيق مصلحة العميل بما يتوافق مع الشرع والنظام.

3. خدمات التنفيذ:

ويقدم المكتب من خلالها مايلزم لاتخاذ وإتمام كافة الإجراءات أمام محاكم التنفيذ للمطالبة بتنفيذ كل مستند يحمل طبيعة السند التنفيذي كالأحكام النهائية الصادرة في الدعاوى والأوراق التجارية مثل الشيكات والكمبيالات والسندات لأمر وكذلك عقود الإيجار الإلكترونية ..... وخلافه.

4. التمثيل القانوني:

ويقوم المكتب بتمثيل العميل قانونيا أمام أحد الجهات الحكومية وشبهة الحكومية وذلك في حالة رغبة العميل في تكليف المكتب بإتمام إجراء قانوني معين أمام احدى هذه الجهات، كما يكون التمثيل القانوني أمام الغير ممن يتعاملون مع العميل وذلك في بعض الاعمال كالتفاوض وتوقيع العقود ..... وخلافه.

ثالثاً: الصياغة والتحرير:

ايمانـا منا بالأهمية البالغـة التي تحظى بها الصياغـة والتحرير لكافة أنواع العقود والاتفاقيات وصحف الدعاوى والمذكرات وخلافة ، باعتبار ان هذا العمل هو اهـم عمل يقوم به المحامي لأنه يحمل بيـن طياته العديد من المخاطـر العالية فـي حالة رداءتها او التهـاون في اعدادهـا ، ولقد حرصنا فـي المكتـب على جـودة هـذا العمل بجانـب باقـي الاعمـال والخدمات لوضـع البنود والاحكام التي تنظم العلاقة التعاقدية بين أطرافها بشـكل يحافـظ على الحقـوق والمراكـز القانونيـة دون لبس او غمـوض ، ويندرج تحت هـذا البند العديد مـن الخدمات ومنها على سـبيل المثـال لا الحصر ما يلي:

-صياغـة كافة أنـواع العقود والاتفاقيـات ومذكرات التفاهم ومـا يلحقها من ملاحق تعديل.
- تحرير صحف الدعاوى والمذكرات ولوائح الطعون على الاحكام وخلافة.
-صياغة الخطابات القانونية التي قد يحتاجها العميل لتنفيذ غرض معين.

رابعاً: التحكيم:

ويختلـف دورنـا في مجـال التحكيم ما بين أعضـاء في هيئـات التحكيم او مدافعين عـن عملائنا في الدعـاوى التحكيمية، وقد وضعنـا نصب اعيننا الاهتمـام بهذا القطـاع من الخدمـات باعتبـاره الملاذ الأمـن للعديد من الفئـات التجاريـة وخاصة المسـتثمرين لمرونتـه في إجراءات نظـر الدعوى وإمكانيـة الاتفـاق على احـكام خاصة ما بيـن الطرفين.

خامساً: العقارات:

وتتنوع الخدمـات المقدمة في هذا القطاع الى جميع الخدمات المتعلقة بالعقار ما بين إتمام كافة إجراءات التصرفات العقارية او مباشـرة الدعاوى الخاصـة بملكية العقار او الاسـتثمار والمسـاهمات العقاريـة والمقاولات ودعاوى التعويض عن نزع الملكيات، والتظلم من رسـوم الأراضي البيضاء بخـلاف باقي الخدمات في هذا القطاع المتشـعب والمتجدد دائما.

سادساً: المعاملات المدنية بين الافراد:

ويشـمل هذا القطاع مـن الخدمات كل ما يتعلـق بالمعاملات المدنية المالية والعينية كالبيع والشراء والرهن والقرضة الحسنة وتقسيم التركات وامـوال والعقارات المشـاعة ، وكل ما شـابه ذلك مـن معاملات وما ينشـأ عنها من حقوق بين الأفـراد بداية من مرحلـة التفاوض والاتفاق وتوثيـق هـذه المعاملات بمـا يلزمهـا من عقـود واتفاقيات ويسـتمر الدعـم في هذا الجانـب ليصل الـى التمثيل القضائي امـام القضاء في حالة حـدوث أي خلاف بين الطرفيـن لا قدر الله .

سابعاً: خدمات الشركات المعاملات التجارية:

تتنـوع حزمـة الخدمات المقدمـة للشـركات والكيانات التجاريـة الكبيرة والصغيـرة ، ابتـدأ مـن مرحلة تأسـيس الشـركة وإصدار عقد التأسـيس واستخراج السجل التجاري وكافة المستندات اللازمة لممارسة النشاط التجاري للشـركة حسـب مـا يقتضيه نشـاطها التجـاري , ومـرورا بإجراء التعديـلات اللازمة لعقود التأسـيس متـى توافرت حاجة الشـركة لهذا الأمر، كما يقدم المكتب خدمات إتمام كافة الإجراءات المتعلقة بتحويل الكيان القانوني للمنشأة من مؤسسة الي شركة او من شركة الى شركة حسـب ما تقضيه مصلحة المنشـأة ، هذا بخلاف تقديم ما يسـتجد من خدمات مسـتحدثه نتيجة التطور المسـتمر للأنظمـة بالمملكة العربية السـعودية، وتمتد الخدمـات أيضا لتشـمل خدمات تسـجيل العلامات التجارية و تسـجيل الوكالات التجاريـة والحصرية وبـراءات الاختراع وكل ما من شـأنه الحفاظ على الحقوق المالية والتجارية والفكرية للمنشـأة

.

ثامناً: العلاقات العمالية:

ويأتي دور مكتبنا في متابعة التعاقدات التي تتم بين المنشأة والعمال بدايـة مـن مراجعـة بنـود عقـود التوظيـف وتنظيـم اللوائـح الداخلية للمنشأة ومراقبة نظامية الإجراءات المطبقة طبقا لنظام العمل حفاظا لحقوق طرفي العلاقة ، كما يمكن لعملائنا من الشركات والمؤسسات الاستعانة بفريق العمل في اجراء التحقيقات الداخلية مع العمال طبقا لنظام العمـل وإصدار التوصيـات الازمة حيال ذلك ، ويشـمل أيضا هذا الجانـب من الخدمات مباشـرة الدعـاوى العمالية حتى صـدور الأحكام النهائية ومـا يتبعها من أثار.

تاسعاً: المجال الطبي :

تختلـف الخدمـة المقدمة في هـذا الجانـب باختلاف طالـب الخدمة ، فنمثـل احيانـا أحـد الافـراد او ذويهم ممـن يتعرضون لأضـرار نتيجة الأخطاء الطبية الصادرة من الطبيب او المنشـأة الطبية، واحيانا أخرى نمثـل احد المنشـأت الطبية في حـالات صدور قـرارات إدارية مخالفة للنظـام في حقهـا من احدى الجهات المشـرفة علـى اعمالها.

عاشراً: المنازعات التأمينية :

يباشـر مكتبنـا كافـة المنازعـات التأمينية التي تنشـب بيـن الافراد او المنشـات مع الجهات التامينية سـواء إن كانت تطالـب هذه الجهات أحد عملائنا بمطالبة مالية او في حالة امتناعها عن الالتزام بالتغطية التأمينية طبقـا لمتعاقد عليه.

الحادي عشر: المنازعات المصرفية والتمويلية :

ويقصـد بهـا تمثيل أحد عملائنـا في المنازعـات التي تنشـب مع أحد البنـوك فيما يتعلـق بالمعاملات المصرفية التي تتم على الحسـابات البنكية بشكل مخالف يتسبب في الاضرار بمصالح عملائنا، كما تشمل المنازعـات التمويليـة مع أحد البنـوك او الشـركات التمويلية المصرح لها بممارسـة النشـاط من البنك المركزي السعودي.

الثاني عشر: المنازعات الزكوية والقضايا الجمركية :

نظرا لما تعاني منه جميع المنشـأت من مشاكل في تطبيق الأنظمة الحديثـة فيما يتعلـق بالضرائب والـزكاة فكان الاهتمام بهـذا الجانب هو أحـد اولويتنا لتخفيف الأعباء على عملائنا من المنشـأت بمختلف كياناتهـا القانونية المختلفة حتى نضمن لهـم آلية صحيحة في تطبيق هـذه الأنظمـة ، وعلى الصعيـد الأخر من هـذا الجانب مـن الخدمات فتمثـل القضايـا الجمركية ازعاج كبير للمنشـأت القائمة على اسـتيراد المنتجات خاصة فيما يتعلق بقضايا الرسوم الجمركية وإخضاع البضائع لفئـات مخالفة لوصفها وأيضا قضايا التهـرب الجمركي وما ينتج عنها من اثار.

الثالث عشر: خدمات التقنية المالية (فنتك السعودية):

ونسعى في هذا المجال الى مساعدة المنشآت في تحقيق أهداف المملكة العربية السعودية في ابتكار التقنية المالية تحت مراقبة البنك المركزي السعودي وهيئة سوق المال ، ونقدم لعملائنا خدمة إعداد الملفات التقدمية اللازمة للحصول على التراخيص اللازمة من كافة الهيئات المعنية ، كما نقدم لهم حزمة من الاستشارات القانونية في كافة المراحل منذ التأسيس وحتى المباشرة الفعلية بالأسواق.

الرابع عشر: الأعمال المساندة :

من منطلق حرصنا على مصالح عملائنا فقد تطرأ بعض الأعمال التي نقدمها لعملائنا على سبيل الدعم كأعمال مساندة في حالة طلب العميل لذلك ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر.

- حضور اجتماعات الجمعية العامة واجتماعات مجلس الإدارة لعملائنا من الشركات.
- تنفيذ الهيكلة الإدارية للمنشأت طبقا لطبيعة نشاطها واحتياجاتها.
- اعداد النظام الأساسي لشركات المساهمة.
- اعداد الحوكمة للشركات الخاضعة لذلك.
- تنظيم اللوائح الداخلية للمنشأة والتصديق عليها من الجهات المختصة بذلك.

آليات التعاقد وتقديم الخدمات

عقود الاستشارات السنوية

ابرام عقود سنوية يتم من خلالها تقديم عدد من الأعمال القانونية

عقود متابعة القضايا

إبرام عقد مخصص لمتابعة قضية محددة حتى يتم الانتهاء منها

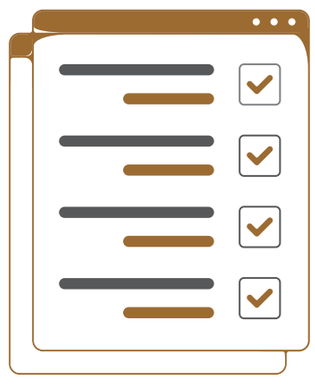

التّكليف بأعمال محدّدة

لتقديم عمل واحد أو مجموعات أعمال محددة من الخدامات القانونية السابقة

- يتـم تحديـد الأتعاب وفقـا لحجـم القضية أو المعاملـة ومـا تسـتغرقه من وقت ومـا يبذل فيها مـن جهد.
- وفيمـا يخـص عقـود الاستشـارات السـنوية تقدر أتعابها بناءً على حجم الأعمال والخدمات المطلوبة.

محطّات رحلة العميل

نصطحب عملائنا في رحلة قانونيّة عبر محطات متعددة حتى نصل معه للهدف المأمول بمشيئة الله تعالى مرورًا بالمحطّات التالية:

- **المحطة الأولى ، الاجتماع:**

يتم عقد اجتماع حضوري مع العميل في مقر المكتب أو في مقر العميل أو عبر أحد وسائل التواصل الحديثة لفهم واستيعاب ومناقشة موضوعه وفهم طلباته واحتياجاته وأهدافه.

- **المحطة الثانية ، الدّراسة:**

إعداد دراسة قانونية شاملة لموضوع العميل من خلال المستندات المقدمة والوقائع المبينة منه والاطلاع على الأنظمة ذات العلاقة.

- **المحطة الثالثة ، العرض:**

تقديم عرض فني ومالي يحوي خطة العمل والإجراءات التي سيتم اتخاذها إضافة إلى قيمة الأتعاب.

- **المحطة الرابعة ، التعاقد:**

بهدف تنظيم العلاقة بين المكتب والعميل، يتم إبرام عقد لتحديد محل التعاقد وبيان كافة التفاصيل المتعلقة بالتزامات وواجبات ومسؤوليات كل طرف والاتعاب المحددة، وأي بنود أخرى يتم الاتفاق عليها.

- **المحطة الخامسة ، التّنفيذ:**

بخطوات وأجندة واضحة ومحددة يتم البدء بتنفيذ المهام والأعمال المتعلقة بموضوع العميل بكل اجتهاد وسعي دؤوب.

- **المحطة السادسة ، التّواصل:**

تتمثل لدينا سياسة التواصل المستمر مع العميل باطلاعه على كافة التفاصيل بموجب تقارير دورية لكافة المستجدات المتعلقة بموضوعه.

فريق العمل

يتكـون فريق عمل المكتـب من نخبة متميّزة مـن الكوادر المهنيّـة من المحامين والمستشـارين فـي مجالات القانـون إضافة إلـى كادر فنّـي وإداريّ مميّز، يحرص المكتب على اسـتقطاب الكوادر المميّزة والمتخصّصة من ذوي الكفاءات العالية والخبرات الطويلة حتى توصّل إلى تكوين فريق عمله المتمثل في الطاقم الآتي:

الـمـحـامـي والمـستـشار القانوني

علاء بن محمد آل مليحة الغامدي

مؤسس ومدير عام المكتب – بكالوريوس أنظمة ويمتلك خبرة تصل لأكثر من 15 عاما في المحاماة - حاصل على عديد من الدورات التدريبية في مجال القانون وحضر وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات – تولى عدد من المناصب القيادية في عدد من مكاتب المحاماة.

الـمـسـتـشـار الـقـانـونـي

د. طارق عبدالقادر أبوشيبة

ماجستير ودكتوراة في القانون من فرنسا، محامي ومستشار قانوني لأكثر من (20) عام لديه خبرة عملية في التأمين، الملكية الفكرية، صياغة عقود الشركات والعقود التجارية. خبرة في صياغة اتفاقيات التطوير والإدارة وتقديم الإستشارات القانونية.

الـمـسـتـشـار الـقـانـونـي

محمد عبد الوهاب بدر

مستشار قانوني ومحامٍ مقيد أمام محكمة النقض والدستورية العليا بمصر - لديه خبرة قانونية في القضايا والاستشارات القانونية بشتى فروع الأنظمة والقوانين تصل لأكثر من 23 عام من بينها 13 عام بالمملكة العربية السعودية. تولى عدد من المناصب في عدد من مكاتب المحاماة بالمملكة وبمصر وبعض دول مجلس التعاون الخليجي.

الأســـــتـــــــاذ

عـبـد الـرحـمـن عـلـي الـعـمـاري

مدير الشؤون الإدارية والمالية - حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال، ومشرف خدمة العملاء. والمعني بإدارة وتطوير العمليات الداخلية للمنشأة.

المحامي

بدر ابن سعيد المالكي

محامي مرخص ، حاصل على بكالوريوس شريعة، ممارس للمهام والاستشارات القانونية والمرافعة أمام المحاكم بمختلف درجات التقاضي، ومتخصص في القانون الجنائي والإجراءات الجزائية.

المحامي

حاتم بن عبدالله الناصر

محامي مرخص ممارس، حاصل على درجة الماجستير بالقانون من جامعة ساوثرن ميثوديست الأمريكية، لديه خبرات متنوعة في الترافع أمام المحاكم بمختلف درجات التقاضي وتقديم الاستشارات القانونية.

المحامي

وليد سعيد محمد الشهراني

محامي مرخص ممارس ، لديه خبرة متميزة في الترافع وتقديم الاستشارات القانونية ، ويمتلك مهارات متخصصة بالتجارة الإلكترونية والقوانين المالية والامتياز التجاري.

المحامي

بسام الحسن العِمـاري

محامي ممارس ، والمسؤول عن التنسيق القضائي وإدارة وتنظيم ملفات القضايا ومتابعة سير القضايا بالمكتب ، بالإضافة إلى تنفيذ الإجراءات القانونية الخاصة بالقضايا.

المحامية

شموخ حسين الحربي

محامية مرخصة ممارسة ، لديها خبرات في الترافع أمام المحاكم بمختلف درجات التقاضي. متخصصة بالقضايا المدنية والتجارية ، ولديها خبرة متميزة في تقديم الخدمات المختلفة للشركات لدى المركز السعودي للأعمال وزارة التجارة – ووزارة الاستثمار.

الأستاذة

ليان لؤي المغربي

تعمل في قسم الاستقبال والسكرتاريا ، والمسؤولة عن التواصل مع العملاء ، وإدارة وجدولة الاجتماعات الخاصة بالمكتب.

مـن أبـرز الـعـمـلاء

شركة المنتجات الاستهلاكية المحدودة
Consumer Products Co. Ltd.

البلد الأمين
للتنمية والتطوير العمراني
ALBALAD ALAMEEN
FOR DEVELOPMENT AND URBAN REGENERATION

أ. د. جعفر صبّاغ للإستشارات الهندسية
Sabbagh Engineering Consultants

روائي

TADWEER
COMMERCIAL METALS CO.

الدانوب
Danube

Buheis Creative

الشاكرين
ALSHAKREEN
DENTAL & DERMA CLINIC | عيادات أسنان و جلدية

RAMA
Rama Medical Group

NESTRETTO COFFEE®

SARH
REAL ESTATE INVESTMENTS
صرح للاستثمارات العقارية

مجموعة بن زومة
BIN ZOMAH GROUP

HIPIT
المعهد العالي للتقنيات الورقية والصناعية

KRESTON
شركة عبدالقادر سندي ومازن بترجي
محاسبون قانونيون ومستشارون

عقارات

ابتسامة النجوم
STARS SMILE
Dental & Derma Clinics عيادات أسنان و جلدية

شركة أسطول البحر
Sea Fleet Company

صفا
مياه مكة المكرمة

العالمية للمقاولات
WARANTAL
INTERNATIONAL CONTRACTING
ورنتل

SARH
REAL ESTATE INVESTMENTS

روائي

علاء بن محمد الغامدي
Alaa Mohammed Al Ghamdi

محامون ومستشارون قانونيون Lawyers & Legal Consultants

المركز الرئيسي:جده، حي الروضة، شارع الأمير سعود الفيصل، مركز يوشب، الدور 2

للاتصال المباشر: 920005066

البريد الإلكتروني: Info@alaalawfirm.com

https://alaalawfirm.com

@alalawfirm

Alaa AlGhamdi Law Firm